الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

01 **شعبان** 1441 –25 **مارس** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أكاديميون ومشايخ: إيقاف الجماعة يحفظ الأنفس ويحقق مقاصد الشريعة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 01 شعبان 1441هـ - 18 مارس 2020م
https://www.al-madina.com/article/679182

محمد رابع سليمان/ مكة المكرمة

أكد عدد من أساتذة جامعة أم القري والدعاة وأئمة المساجد أن قرار هيئة كبار العلماء بشأن إيقاف صلاة الجمعة والجماعة لجميع الفروض في المساجد والاكتفاء برفع الأذان باستثناء الحرمين الشريفين، واضح وصريح ويحقق المصلحة العامة لحماية الأرواح، ومما نص عليه الشرع الحنيف، وقالوا في تصريحات خاصة لـ (المدينة) أن القرار يبين سماحة الدين الإسلامي وعدله ووسطيته، منوهين بدور العلماء في الأزمات والمحن وتأثيرهم على عموم الناس وتوجيههم.. مشيرين إلى أن قرار هيئة كبار العلماء جاء حاسما في موقفه، حازما في معناه؛ لأنه استند إلى أدلة الكتاب والسنة والمصلحة العامة والخاصة.. وقرار الهيئة وإن كان مؤلما وشاقا على النفوس من حيث إيقاف صلاة الجمعة والجماعة في المساجد، إلا أنه كالدواء قد يكون مرا في مذاقه، حلو في عواقبه ونتائجه.

المعتاز: القرار يقدم مصلحة حفظ النفوس

وقال الدكتور إحسان بن صالح المعتاز عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة أم القرى أتى قرار هيئة كبار العلماء حاسما في موقفه، حازما في معناه؛ لأنه استند إلى أدلة الكتاب والسنة والمصلحة العامة والخاصة. وقرار الهيئة وإن كان مؤلما وشاقا على النفوس من حيث إيقاف صلاة الجمعة والجماعة في المساجد، إلا أنه كالدواء مر في مذاقه، حلو في عواقبه ونتائجه. ونجد ولله الحمد والمنة أن الناس قد تقبلوا قرار هيئة كبار العلماء بالرضا والتسليم؛ لأنهم أولا يثقون في علمائهم ومدى رسوخهم في العلم مع ما يتمتعون به من خشية لله وورع يقودهم لاتخاذ ما فيه مصالح العباد والبلاد. ولاشك أن الألم الذي اعتصر قلوب المؤمنين نتيجة هذا القرار لهو ألم يؤجرون عليه، كما أن امتثالهم للقرار وتسليمهم له أمر يؤجرون عليه أيضا.

ومن فوائد هذا الأمر: أنه لاشيء يؤثر في النفوس المؤمنة مثل تأثير العلماء وما يأتون به من آيات الذكر الحكيم، وسنة نبيه ﷺ. ومن فوائده: عظم شأن المساجد ومحبة القلوب المؤمنة لها، وأن من واظب على ارتيادها ثم توقف اتباعا لهذا القرار وطاعة لولاة الأمور فإن أجره يكتب كاملا كما لو أداها في بيت الله. وأخيرا، ومن أعظم الدروس: سعة هذه الشريعة العظيمة وقدرتها على التعامل مع كل مستجدات الحياة بمرونة ورسوخ وثبات، حيث تقدم مصالح حفظ النفوس حتى لو أدى ذلك إلى ترك إقامة بعض الشعائر العظيمة في أماكنها التي شرعها الله.

الخياط: القرار يحقق مقاصد التشريع الإسلامي

وقال الدكتور سامي بن أحمد الخياط عضو هيئة التدريس بجامعة جدة: أحسنت هيئة كبار العلماء بإيضاح الموقف الشرعي من ترك الجمعة والجماعة مؤقتًا كجانب احترازي بسبب الظرف الراهن الذي يمر به العالم أجمع من انتشار فيروس كورونا وما قررته الهيئة هو مقتضى الفقه الشرعي وما يحقق مقاصد التشريع الإسلامي بحفظ (الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال...)، ولا ريب أن نفوس المؤمنين تألمت وحزنت لذلك بيد أن تحقيق المصالح العليا للمجتمع في حفظ أرواحهم هي مناط الحكم باتخاذ القرار بعيدًا عن العواطف. والحقيقة إن تنفيذ قرار هيئة كبار العلماء بإيقاف الجمعة والجماعة بالمساجد مؤقتًا حد بشكل ظاهر من التجمعات واختلاط الناس بعضهم ببعض في المساجد، لاسيما يوم الجمعة وهذا من شأنه الحد من انتشار الإصابة بفيروس كورونا، ولا يسع المسلم في بلادنا مخالفة هيئة كبار العلماء وليست المسألة شأنًا خاصًا.. بل قرار هيئة كبار العلماء شأن عام في البلاد وملزم للجميع.. ديننا الإسلامي الحق وسطي معتدل،

ليس فيه غلو ولا تطرف في العبادات.. بل إن من يسر الدين مشروعيته للرخص الشرعية الكثيرة في حالة المرض، والسفر والمطر، والحرب، وانتشار الأوبئة التي لا تخفى على أهل العلم. فالتزام قرار هيئة كبار العلماء والجلوس في البيوت في هذه الفترة طاعة وعبادة.. وعملٌ بهدي الشريعة الغراء.. وهذا من محاسن ديننا الإسلامي.. وأسهم هذا القرار فعليًا بالحد من انتشار الإصابة بفايروس كرونا، إذ إن نسبة الإصابة بفيروس كورونا في المملكة لم يتجاوز المئات حالة وغيرنا من الدول الإسلامية لديها آلاف المصابين.. والحمد لله. علينا جميعًا التعاون مع وزارة الصحة، والجهات المختلفة والعمل بكل التعليمات والتوجيهات الصادرة.. ومنها: الجلوس في البيوت وعدم الخروج منها إلا للضرورة.

الجفري: دور العلماء يتجلى عند الشدائد

وقال الدكتور عصام بن هاشم الجفري عميد الدراسات العليا بجامعة أم القري سابقًا إمام وخطيب جامع الشيخ حسين عرب: العلماء هم ركن أصيل في المجتمع الإسلامي عموما وفي مجتمعنا خاصة لأن هذه البلاد قامت على تطبيق شرع الله وأكثر ما يتجلى دور العلماء في الشدائد والفتوى المسددة التي افتوا بها مأجورين هي لحفظ أحد أهم مكونات الضروريات الخمس وهي حفظ النفس فبدون حفظ النفس لا يمكن إقامة الدين أو المحافظة على العرض أو المال ومن نعمة الله على هذه البلاد التكاتف الواضح الذي يحققه أفرادها بينهم وبين ولاة الأمر والعلماء، وأضاف الجفري: أود أن أشير إلى أن ديننا علمنا أن أقصر طريق للتغلب على الصعاب إصلاح ما بيننا وبين الله والتوجه والتضرع إليه سبحانه فبيده ملكوت السموات والأرض أسال الله أن يحفظ بلادنا وبلاد المسلمين من كل سوء وبلاء.

رمضان: مسلمو مقدونيا يتابعون فتاوى «كباء العلماء«

وقال الشيخ نصرت رمضان رئيس الجمعية الثقافية والخيرية 'مجموعة آرت' جمهورية مقدونيا الشمالية: نعم نحن نؤيد قرار هيئة كبار العلماء بالصلاة في البيوت خلال هذه الأيام لأنها جاءت بناءً على النصوص الشرعية، وتماشيًا مع الإجراءات الاحترازية التي تُنفّذها كل الدول حرصًا على سلامة الجميع، وحفظ النفوس. ونحن في مقدونيا نتابع ونقدر الفتاوى لهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية. فعلينا أن نتقيّد بهذا، ونُكثر من الاستغفار، ولا نؤخّر الصلاة عن أوقاتها، والحمد لله، أن جعل سائر الأرض لأمة الإسلام مسجدا وطهورا. وكما أخص بالذكر الشيخ عبداللطيف ال شيخ وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد على اهتمامه بالمساجد والخطباء، والشيخ عبدالرحمن السديس لاهتمامه وعنايته للكعبة المشرفة والمسجد النبوي الشريف، وسماحة المفتي عبدالعزيز آل شيخ على جهوده، وحكومة خادم الحرمين الشريفين على رأسها الملك سلمان وسمو ولي عهده الأمين وهما عندهم تقدير عالمي على مستوى الدول والمجتمعات الإسلامية.. حفظنا الله وإيّاكم من كل بلاء ووباء.

السهلي: المحافظة على صحة الناس وسلامتهم

وقال الدكتور محمد بن مطر السهلي وكيل كلية الشريعة بجامعة أم القرى سابقا، إمام وخطيب جامع الأميرة شيخة وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان : مما قرره الفقهاء فى قواعدهم الفقهية قولهم تصرفات الحاكم مناطة بمصلحة الرعية فلا يصدر عن ولى الأمر إلا بما يكون فى صالح الرعية والصالح العام ولذلك جاء عنه عليه الصلاة والسلام قوله فى حديث عن أبي الوليد عبادة بن الصامت، قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله تعالى فيه برهان، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم، متفق عليه. فعلينا أن نقبل هذا الأمر لأن ولى الامر لايصدر عنه أي قرارا إلا بعد دراسة مستفيضة عن أهل الرأي وأهل الإختصاص بما يرون فيه من المصلحة، وإذا كان النبي ﷺ قد قرر وأمر بأن يصلى الناس فى بيوتهم، فى أمر أقل شأنًا مما يعيشه العالم اليوم بصفة عامة وبلادنا بصفة خاصة من هذا الوباء الكبير، وهو نزول مطر لايصل إلى أن يكون كارثة ولا وباء، كان يأمر المنادي أن يقول صلوا فى رحالكم وفى رواية صلوا فى بيوتكم، كل ذلك محافظة على النفس البشرية، لقوله عز وجل(ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وكثير ممن كان فى نفسه غضاضة سلم وعلم أن هذا هو الرأي الصواب الذى صدر عن ولى الأمر محافظة على صحة الناس وسلامتهم، وكلنا قد اطلعنا على التقارير الصادرة فى بعض الدول الأوربية منها فرنسا من انتشار الوباء عندهم مثل انتشار النار في الهشيم وكله بسبب اجتماع لفرقة وطائفة دينية، تقدر بثلاثة آلاف ليس فيهم مصاب واحد اختلط بهم بعض أصدقائهم ممن قدموا من إيطاليا فانتشر فيهم هذا الوباء بآلاف حتى عم الدمار والهلاك فيهم حتى قالوا لا نستطيع أن نعمل شيئًا أمام هذا المرض.

وأضاف السهلى: لاشك أن قرار هيئة كبار العلماء فيه الرحمة وبيان سماحة هذا الدين ووسطيته، وهذا هو القرار الصائب الذي ينبغي أن يكون، بل يجب أن يكون.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الرياض
www.Alriyadh.com

138.7ألف فرد وآلية نظافة للحدّ من انتشار ٠كورونا«

122ألف جولة رقابة ميدانية وإصحاح بيئي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 شعبان 1441هـ - 25 مارس 2020م
http://www.alriyadh.com/1812357

في إطار دورها المحوري لحماية السكان والحدّ من انتشار فيروس كورونا، تواصل وزارة الشؤون البلدية والقروية خدماتها بالإمكانات البشرية والآلية والفنية، حيث نفذت الفرق الميدانية لأمانات وبلديات مناطق ومحافظات المملكة (121.978) جولة رقابة وإصحاح بيئي، شملت (52.282) جولة رقابية على المحلات التجارية والمنشآت الغذائية، و(69.696) جولة للإصحاح البيئي في الشوارع الرئيسة والفرعية داخل النطاق العمراني ومدن وقرى المملكة.

وشهدت استعداداتُ وتجهيزات منظومة القطاع البلدي للتعامل مع أزمة فيروس كورونا، تهيئة وتوفير (36.942) آلية ومُعدّة ثقيلة وخفيفة للنظافة العامة والإصحاح البيئي، تضمّنت (15.003) آلياتٍ للنظافة العامة، و(21.939) آلية ومعدة للإصحاح البيئي، كما تمّ تعقيم (44.642) موقعاً ومرفقاً عاماً، شمل الشوارع والساحات والحدائق والأماكن العامة، وتضمّنت الاستعدادات والتجهيزات توفير (10.1783) عاملاً ومراقباً لتنفيذ عمليات النظافة العامة والإصحاح البيئي، منهم (86.467) عامل نظافة عامة، و(15.316) مشرف رقابة وإصحاح بيئي.

وكانت وزارة الشؤون البلدية والقروية أعلنت اتخاذ العديد من التدابير الوقائية لصحة وسلامة السكان، وتعزيزاً للإجراءات التي تتخذها المملكة في هذا الشأن، ووفقاً لتعليمات وزارة الصحة واللجنة المختصة بمتابعة مستجدات الوضع الصحي لفيروس كورونا المستجد، والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة.

حيث قررت الوزارة إغلاق الأسواق والمُجمّعات التجارية، بالإضافة إلى إغلاق محلات الحلاقة وصالونات التجميل النسائية، وإخطار المطاعم ومقدّمي المشروبات باقتصار الخدمة على الطلبات الخارجية فقط، وضمن جهود الوزارة الاحترازية، مُنِعت التجمعاتُ في الأماكن العامة والمتنزهات والمنتجعات والحدائق والشواطئ والمخيمات وما في حُكمها، بالإضافة إلى أماكن الألعاب والأنشطة الترفيهية التجارية بالمدن والقرى، وتم إيقاف أنشطة المزادات والحراجات، وإقفال مواقع التجمعات الخاصة بها بشكل مؤقت، إضافة إلى التشديد على ضرورة الاستجابة لتعليمات الجهات الصحية بشأن التصدّي لانتشار عدوى الأمراض التنفسية، خاصة في البيئات المزدحمة والمغلقة.

كما تضمّنت جهود وزارة الشؤون البلدية والقروية إبلاغ جميع الصيدليات وأنشطة التموينات الغذائية (التموينات الغذائية والسوبرماركت والهايبرماركت وما في حُكمها)، بتوفير الخدمة على مدار الساعة دون إغلاق. كما وفرت البلديات للمستفيدين عدة خدمات يمكنهم إنجازها من منازلهم، من خلال خدمات دعم منصة "بلدي" للرّخص التجارية، وفرز الأراضي المخططة، والاستعلام عن المعاملات، وتعديل الصكوك، وتسجيل صكوك المخططات المعتمدة، والأفكار الاحترازية، والإبلاغ عن الأماكن الموبوءة، ليُنجِز المستفيد معاملاتِه من منزله، دون الحاجة إلى مراجعة القطاعات البلدية، وذلك كإجراءٍ احترازي في مواجهة انتشار الفيروس.

العدل تطلق خدمة نقل ملكية العقارات إلكترونيا بشرط عدم تجاوز مساحتها 2500 م 2

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 01 شعبان 1441هـ - 25 مارس 2020م
https://www.al-madina.com/article/679196

- واس - الرياض
- **A A**
- وجه وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، بإطلاق المرحلة الأولى من خدمة نقل ملكية العقارات إلكترونياً؛ وذلك بتفعيل البيع والشراء في عملية إلكترونية بالكامل، للعقارات التي لا تتجاوز مساحتها 2500 متر مربع.
-
- ويأتي ذلك ضمن مبادرة العدل عن بعد التي تتماشى مع الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا؛ إذ تتم عملية الإفراغ وفق إجراءات تضمن حقوق جميع الأطراف.
-
- وقالت الوزارة: إن الخدمة متاحة من خلال بوابة ناجز **najiz.sa** ، مؤكدة أن نقل ملكية العقار إلكترونيًا سيتم من خلال حساب بنكي وسيط يتولى عملية التسليم والاستلام لمبلغ المبايعة، مشيرة إلى أن هذه الخدمة ستتاح في البداية لأصحاب العقارات الذين يملكون حساباً في البنك الأهلي التجاري، على أن يتم التوسع في الخدمة خلال الأيام القادمة لتشمل المتعاملين مع بقية البنوك المحلية.
-
- وأوضحت الوزارة أن نقل ملكية العقار إلكترونياً له اشتراطات يجب توفرها كأن يكون البيع مباشراً «بين البائع والمشتري دون وكلاء»، وأن يكون الطرفان سعوديين، ولديهما حساب مفعل في أبشر، على أن تتم العملية خلال 24 ساعة بعد إنشاء الطلب وقبوله من قبل المشتري.
-
- وسيتمكن المستفيدون من نقل الملكية العقارية بالكامل دون الحاجة لزيارة كتابات العدل، في عملية إلكترونية متكاملة من خلال الحساب البنكي الوسيط. وذلك بالشراكة مع مؤسسة النقد العربي السعودي والبنك الأهلي التجاري، حيث يتم إنشاء حساب بنكي وسيط لكل عملية نقل ملكية عقارية وذلك ليتم استلام مبلغ المبايعة من المشتري من خلال قيامه بالتحويل على الحساب وعند اكتمال المبلغ يقوم النظام بتحويل المبلغ للمالك ثم يتم نقل ملكية العقار لحظياً للمشتري لتتم العملية بشكل إلكتروني متكامل دون تدخل بشري.
-
- وأبانت الوزارة أن إطلاق الخدمة يأتي تسهيلاً على المستفيدين ولخدمتهم والحرص على سلامتهم، مشيرة إلى أن بوابة الخدمات العدلية ناجز **najiz.sa** تقدم أكثر من 120 خدمة بإمكان المستفيدين الحصول عليها عن بعد.

إعفاء غرامات التأخير لـ«التأمينات»

7

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 01 شعبان 1441هـ - 25 مارس 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2016697

أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن إعفاء جميع المنشآت من غرامات التأخير لاشتراكات شهري فبراير ومارس للعام الحالي، المستحق سدادها خلال شهري مارس وأبريل، استشعاراً منها لما تمر به منشآت القطاع الخاص من ظروف مالية بسبب تطبيق الإجراءات الاحترازية لمكافحة فايروس كورونا المستجد.
وأشارت إلى أن هذا الإعفاء لا يمتد لغرامات التأخير المفروضة عن أي شهر يسبق الشهرين الموضحين مسبقاً على أن يتم استئناف احتساب غرامات التأخير اعتباراً من 15 مايو من العام الحالي.

"الكهموس": الفساد لا يسقط بالتقادم.. والتشهير بالفاسدين قادم.. وولي العهد متابع عن قُرب

أكد: إقرار الذمة المالية سيُطلب من الموظفين.. ولدينا قضية مليارية.. والهدايا تطورت لـ"بناء فلل"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 01 شعبان 1441هـ - 25 مارس 2020م
https://sabq.org/FYWX8c

استضاف برنامج في الصورة رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد مازن الكهموس في أول لقاء تلفزيوني، فتح فيه ونقب بملفات الفساد، وآخرها ضبط عدد من الموظفين الحكوميين بقضايا مختلفة، موضحًا أن الفساد تطور لبناء فلل كهدايا، ومتوعدًا بالتشهير بالفاسدين بعد الحكم النهائي.
وقال "الكهموس": الفساد لا يسقط بالتقادم، والاختصاص الأصيل لعملنا هو موظفو الدولة، ويندرج تحت ذلك بعض الشركات المساهمة التي تملك فيها الدولة نسبة ٢٥٪، وكذلك الشركات المتعاقدة مع الدولة.. ونعالج الرشوة في الشركات الأخرى.
وعن تداعيات كورونا والإجراءات قال: أطلقنا في الفترة الماضية بعض الأشخاص في القضايا البسيطة بالكفالات الحضورية الضامنة. وأكد: الوزراء متعاونون، وهناك مقاومة من بعض الموظفين الصغار. ووزير النقل للتو أحال لنا قضية.
وفي بداية الحلقة عرَّف الفساد بقوله: هو تبديد المال العام، والرشوة، والفساد المالي والإداري. وأكبر منبع بالفساد يقع بالوزارات التي يكون فيها ميزانيات عالية في الغالب؛ فيكون هناك ثغرات بالفساد بدون تحديد وزارة بعينها. فالمشاريع الحكومية هي منبع الفساد، وهناك شواذ من الموظفين الحكوميين يستغلون هذا. وهناك فرق بين الفساد والمخالفة الإدارية. الفساد بالغالب جريمة جنائية، والمخالفة تكون أخف.
وعن دعم ولي العهد لهم قال: ولي العهد متابع عن قرب لدرجة أنه أحيانًا تصله فيديوهات خلل بشارع ما؛ فيحيلها إلينا. ونحن سنعمل على الموظفين الصغار والمتوسطين، والجميع سيحاسَب. ونسعى إلى أن تُستنسخ تجربتنا، وتكون لنا الريادة في مكافحة الفساد في الوطن العربي.
وعن القضية الأخيرة والتحقيق مع ٢١٩ موظفًا أوضح: هو بلاغ ورد عن تاجر، المفترض أن يورد مثلاً ماء للدفاع والطيران. وفحوى البلاغ يقول إن هذا المتعهد لا يورد شيئًا؛ فعملنا عليه، وتابعنا، فلم نجده يورد شيئًا؛ فنسقنا مع النيابة، وقُبض عليه، ثم فتشنا مكتبه فوجدنا حوالات مالية من ضباط متقاعدين، وواحد على رأس العمل، وسماسرة؛ فبدأت تتفتح

أمور كثيرة؛ فوجدنا حوالات لأشخاص يشترون لضباط عقارات، ثم توسعت التحقيقات، وأصبح هناك اعترافات، وأُحيلت المحكمة. والمبالغ المستردة حول ٣٠٠ مليون.
وأشار: لا يوجد حصانة لأحد.. فمن هو وزير الدفاع؟ هو الأمير محمد بن سلمان، وهو من أيدنا في هذا، ولا يوجد أحد مستثنى. وهذا توجيه واضح من الملك وولي العهد.
وعن قصة القاضي المتهم بالرشوة أوضح: هذا بلاغ من شخص متضرر من القاضي، وقال هو طلب مني ٣٠٠ ألف ريال حتى يبت لي بالموضوع. والقاضي يعمل عن طريق وسيط، وأعطيناه ٦٠ ألف ريال، ثم قبضنا عليه، ثم سلم القاضي الـ٦٠ ألف ريال، وقبضنا على القاضي.
وعن قضية شخص وظَّف أشخاصًا كثيرين قال: أخو هذا المسؤول يعمل سمسارًا، يقبض ٥ آلاف، ويوظف في هذا القطاع العسكري، ثم قبضنا عليه، وكان يدخر المبالغ في حساب أخته وهي لا تعلم، ويتوسط عن طريق أخيه وهو لا يعلم كذلك. ومَن وظفهم نحو ٢٠٠٠ موظف.
وعلق على البلديات والأمانات، وقال: نحن نرصد المخاطر في أي وزارة. وإشكالية البلديات أن فيها ميزانيات عالية، وتخدم كل المجتمع، والكل يطالبها بالخدمة الممتازة. والمشاكل أحيانًا في مراقب المشروع والمقاول والمكتب الاستشاري.. فلا يمكن أن ترصد مبلغ مليار وهم رواتبهم ضعيفة. وفي الأخير يفشل المشروع. وهنا دورنا يأتي؛ فأنا أرى أنه لا بد على كل وزارة إذا رأت خللاً معينًا أن تُغيَّر.
وعن جامعة المعرفة أوضح: نحن كُلفنا بالموضوع، ثم رجعنا لتصاريح البلدية، ثم شاهدناها غير سليمة؛ فوجدنا الموظف الذي منح لهم التصريح هو موظف التعليم، وعليه قضية سابقة.
وأشار: التسويات تُدرس، ولم تُقر حتى الآن. البعض يريد أن يدفع ويخرج، ونحن نرفض؛ لأنها لم تُقر حتى الآن. ثم استرسل: لدينا قضية مليارية حول تبديد المال العام.
وعن فساد تثمين الأراضي عقَّب: لدينا قضية شخص ما، قدر له التثمين بـ١٦٠ للمتر، وجاره ٢٠ مترًا!!
وعن استرداد الأموال المهربة للخارج قال: الهيئة في السابق ليست لديها صلاحية الضبط، وبعد التعديل صارت لدينا كل السلطات. وعندما تكون لدينا سلطة الضبط سنعمل على ذلك. ووقّعنا مذكرة استرشادية، تجعلنا نلاحق الأموال. كذلك عندما يصدر حكم قضائي نستطيع أن نقدم دعوى مدنية في الدولة الهارب لها. وقد سُئلت سؤالاً في إحدى الورش: كم استرددنا من المبالغ المهربة للخارج؟ فكانت الإجابة "صفر"! وبإذن الله سنعمل على استرداد الأموال المهربة للخارج.
وعن إقرار الذمة المالية أوضح: ستطلب من جميع الموظفين، ورفعنا فيه.
وضمن "الكهموس" للمبلغين الحماية قائلاً: نحن لا نطلب اسمه، ومَن تضرروا من البلاغات داخل أعمالهم ستعود لهم حقوقهم. ونحن نضمن للمبلِّغ كل شيء. وهناك أشخاص أعدنا لهم كل حقوقهم.

الوعي الملتزم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 شعبان 1441هـ - 25 مارس 2020م
http://www.alriyadh.com/1812366

كلمة الرياض

حزمة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لحماية المواطنين والمقيمين من انتشار فيروس كورونا الجديد - وقانا الله منه - إجراءات حازمة جاءت في الوقت المناسب، فمنعت بفضل الله - عز وجل - انتشار هذا الفيروس الذي لم يترك دولة من دول العالم إلا وأصابها، تلك الإجراءات قابلها وعي جماعي من المواطنين والمقيمين بالالتزام بها والتفاعل معها؛ كونها تصب في مصلحتهم الشخصية والأسرية والاجتماعية، فالتجاوب معها كان سريعًا ملموسًا ملتزمًا، وهو ما يحسب لكل من يعيش على أرض الوطن الغالي، فالأمر جلل ولا يحتمل التهاون به أو معه، والشواهد أمامنا كثيرة في الدول التي لم تأخذ الأمر على محمل الجد في بدايته كما فعلت دولتنا أعزها الله.

الوعي الاجتماعي الذي شهد به الالتزام يعطينا دلالة على أننا نعتز بقيادتنا، ونعرف أنها تعمل لما فيه صالحنا، نطيع أوامرها ونجتنب نواهيها، وأننا شعب متحضر يعرف مصلحته ويتصرف بوعي فردي وجماعي لتحقيق المصلحة العامة، هذا ما أثبتته الأزمة التي نحن بصددها بالتفاعل مع كل الإجراءات التي تم اتخاذها على كل الأصعدة، وهو أمر يحسب للقيادة والشعب، ويثبت أن بلادنا - حفظها الله من كل مكروه - تتقدم دول العالم في التعامل مع الأحداث الجسام بوعيها وشفافية تعاملها مع هذه الأزمة الاستثنائية، التي لم يقتصر أثرها على الجانب الصحي وحسب، بل تعداه إلى كل مرافق الحياة خاصة الاقتصاد العالمي، الذي يعاني معاناة غير مسبوقة، وتعافيه لن يكون سريعًا لفداحة خسائره.

هنا لا بد أن نعطي كل ذي حق حقه، فالطواقم الطبية ورجال الأمن وكل من يعمل خلال هذه الأزمة من أجلنا ومن أجل سلامتنا وأمننا وتوفير كل احتياجتنا - لهم منا الشكر الجزيل والامتنان العظيم على جهودهم الجبارة على مدار الساعة، سائلين الله - عز وجل - أن يوفقهم ويحميهم ويحمي وطننا الغالي من كل مكروه.

مكافحة الفساد.. والقطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 01 شعبان 1441هـ - 25 مارس 2020م
https://www.al-madina.com/article/679165

فاتن محمد حسين

في خطوة وطنية مباركة قامت بها مؤخراً (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد) بإيقاف 298 متهماً في قضايا فساد مالي وإداري، وقد وجهت بحق الموقوفين تهم فساد مالي وإداري تمثلت في جرائم الرشوة، والاختلاس، وتبديد الأموال، واستغلال النفوذ الوظيفي، وسوء الاستعمال الإداري. وبلغت مجموع المبالغ التي اعترفوا بها 379 مليون ريال. وللأسف فإن من خانوا الأمانة ضباط بوزارة الدفاع، وقاضي ضبط متلبساً بأخذ رشوة ضمن 14 شخصاً، وآخرون من جامعة المعرفة، وموظف سابق في التعليم، والعشرات من منسوبي وزارة الداخلية. !!

وفي الحقيقة فإن لهذه الخطوات دوراً كبيراً في الحد من استشراء الفساد؛ فالمملكة ماضية في خطتها الوطنية بالقضاء على الفساد؛ حيث بدأت بالرؤوس الكبيرة. وقد أشار سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أن تلك الخطة لن تستثني أحداً كائناً من كان وزيراً أو أميراً أو غيرهم.. وها هي الخطة تؤتي أكلها فوصلت للرؤوس المتوسطة والصغيرة الذين أكلوا خيرات الوطن وأهدروا ثرواته.

وبحمد الله وفضله وبهذه الخطوات المباركة حققت المملكة تقدماً 7 مراكز في مؤشرات مدركات الفساد عام 2019م على المستوى العالمي (CPI) والذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية فحققت المركز (51) عالمياً من أصل 180 دولة وتقدمت بين مجموعة العشرين الاقتصادية (G20) لتحقق المركز الـ(10. (

ولم يكن ذلك ليتحقق إلا بآليات مكافحة الفساد التي يقيسها المؤشر ومنها آليات محاسبة المسؤولين، ووجود قوانين كافية

للإفصاح المالي ووضع سياسة تضارب المصالح، ومراقبة حسابات المسؤولين في البنوك.. وكم كنا نتمنى أن تكون من ضمن العقوبات الرادعة التشهير بأولئك المفسدين لأن التستر عليهم لا يزيد من هم على شاكلتهم إلا طغياناً في الفساد، ولتطهير مؤسسات الدولة وقطاعاتها من كافة المفسدين.

بل نتمنى أن تطبق الهيئة صلاحياتها في متابعة القطاع الخاص ومحاسبة مجالس الإدارات في المؤسسات والشركات الخاصة على نحو ما عمل في (قضية المعجل) حيث تقدم 500 متضرر بشكوى جماعية ضد محمد المعجل صاحب الشركة - المدينة ، الجمعة 1441/5/15هـ - نتيجة مخالفات أدت إلى إصابة آلاف المساهمين بأضرار كبيرة وقيدت دعوى جماعية لـ500 شخص من أحد المستثمرين ضد أعضاء مجلس الإدارة، وكبار الموظفين التنفيذيين، ومراجع الحسابات أثناء وما بعد تسجيل الأسهم وتم ذكر أسمائهم في الخبر، وإدانتهم بمخالفتهم لعدة مواد منها المادة السابعة من لائحة سلوكيات السوق وارتكابهم لتصرفات ومنها التلاعب، والتضليل بالقوائم المالية لعدد من السنوات السابقة، وعشرات الدعاوى الفردية التي أقيمت ضد الأفراد والشركة ومن تلك الدعاوى الفارق بين القيمة التي تم طرح سهم الشركة بها للاكتتاب والقيمة المفترضة للسهم وهي مخالفات قدرت بـ (1.6 مليار ريال). وهناك مؤسسات وشركات تقع تحت مظلة التلاعب ولا بد من كشفها والوصول إليها..!!

الجميل في الخطط التي تبنتها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد أن القضايا لا تسقط بالتقادم ولا إفلات من العقوبة، ولا حصانة للموظف مهما بلغت سلطته الادارية مدنياً كان أو عسكرياً وذلك بإيقاع العقوبات التأديبية عليه وإعادة الأموال لأصحابها.. وهذا من أهم واجبات موظفي هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

ولتشجيع الناس على الإبلاغ عن عمليات الفساد هناك قانون يحمي أصحاب البلاغات وأنهم في مأمن من اختراق خصوصياتهم أو التعريف بهم لجهاتهم وهذا مهم جداً في الكشف عن المفسدين، فالمملكة الآن وضعت مرتكزات أساسية لرؤيتها تتمثل في: الحوكمة، والشفافية، والنزاهة، فهل نجد ذلك مطبقاً في القطاع الخاص لحماية المساهمين والمساهمات من تبديد أموالهم؟.!

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 01 شعبان - 25 مارس 2020م

https://www.al-madina.com/article/679153

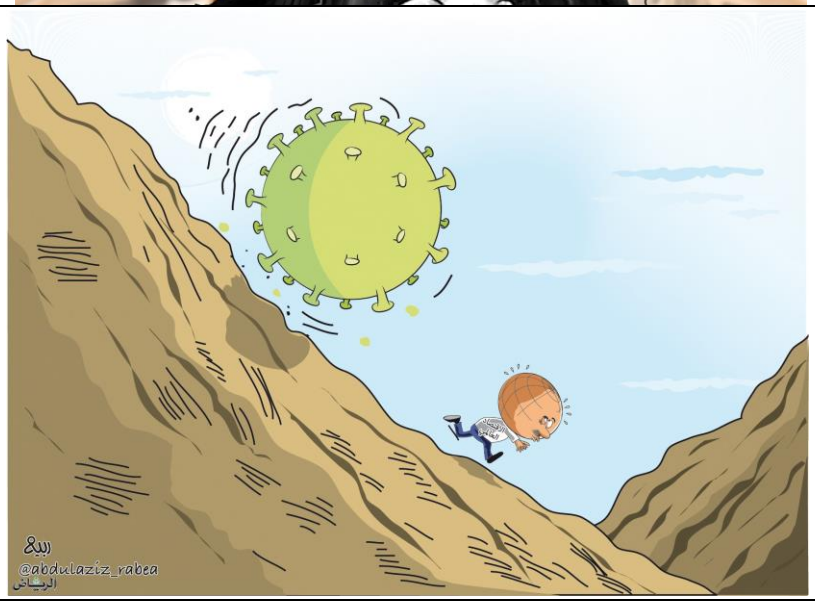

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 01 شعبان 1441هـ - 25 مارس 2020م

http://www.alriyadh.com/1812303